

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية

مجلس الدولة

رئيس الجمعية المصرية لتسيير الفنى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٥٥٧
بتاريخ:	٢٠٢٣/ ١١/ ٢٦

الملف رقم: ٩١٣/٢/٣٧

السيد الدكتور وزير المالية

محرم طوبى، وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٥٩٥) المؤرخ ٢٠٢٣/٢/٢٠ بشأن الإفادة بالرأى فيما إذا كانت أحكام قائمة السلع والخدمات المضافة من الضريبة على القيمة المضافة تنبئ على ضريبة الجندول.

وحاصل الوقائع - حسبنا يبين من الأوراق - أنه بمناسبة صدور فتوى الجمعية المصرية رقم (١٤٧٠) بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٩ في الملف رقم ٩٠٠/٢/٣٧ بشأن خضوع الخدمات المقدمة من خبير المعاينة وتقدير الأضرار ووسيط التأمين لضريبة الجندول فحسب تون الضريبة على القيمة المضافة، بحسبانها من الخدمات المهنية والاستشارية الخاضعة لهذه الضريبة وفقاً للسلسلة رقم (١٢) من البند (أولاً - سلع وخدمات تخضع لضريبة الجندول فقط) من الجندول المرفق لقانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦، وكان ذلك على الرغم من أن البند رقم (٣٦) من قائمة السلع والخدمات المحفأة من الضريبة على القيمة المضافة ينص على إعفاء الخدمات المالية غير المصرفية، فقد أثير التساؤل - في ضوء عدم تطرق الإعفاء للإعفاء المشار إليه - حول ما إذا كان إعفاء السلع أو الخدمات الواردة بقائمة الإعفاءات المشار إليها يشمل الضريبة على القيمة المضافة وضريبة الجندول معاً، أم أن الإعفاء ينصب على الضريبة على القيمة المضافة فقط، وإزاء ذلك طلبتم الإفادة بالرأى.

وفي معرض استيفاء إدارة الفتوى المختصة لحالة واقعية، أفاد السيد الأستاذ/ القائم بأعمال الوكيل الشانم لوزارة المالية بكتابه رقم (٣١٦٥) المؤرخ في ٢٠٢٣/٦/١٢ أنه بمناسبة استفسار الطيب/ شاني سمير مراد



(٢١٦٦٣)

(أسنان)، والطبيبة/ سمر محمد عبد العال السيد (جلدية وقطاسية) عن المعاملة الضريبية لأنشطتهما في ظل العمل بقانون الضريبة على القيمة المضافة المشار إليه، أثير التساؤل عما إذا كان إعفاء الخدمات الصحية الواردة بالبند (٣٩) من قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة يمتد ليشمل الخدمة الصحية التي يقدمها الطبيب على الرغم من إدراجها ضمن الخدمات المهنية والاستشارية التي تخضع لضريبة الجدول وفقًا للسلسلة (١٢) بند (أولاً) من الجدول المرافق للقانون، أم يقتصر الإعفاء المشار إليه على الضريبة على القيمة المضافة فحسب دون ضريبة الجدول المشار إليها.

ونفيد أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لفضلى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ٨ من نوفمبر عام ٢٠٢٣ الموافق ٢٤ من ربيع الآخر عام ١٤٤٥هـ، فتبين لها أن القانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة ينص في المادة الأولى على أن: "تعمل بأحكام القانون المرافق في شأن الضريبة على القيمة المضافة"، وأن قانون الضريبة على القيمة المضافة المشار إليه ينص في المادة (١) الواردة بالباب الأول تحت عنوان «التعاريف» على أن: "يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون بالألفاظ والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها: ... الضريبة: الضريبة على القيمة المضافة... ضريبة الجدول: ضريبة تفرض بنسب خاصة أو بقيم محددة على بيع أو استيراد السلع والخدمات المحلية أو المستوردة المنصوص عليها في الجدول المرافق لهذا القانون وذلك بخلاف الضريبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة (٢) من هذا القانون ما لم ينص الجدول على خلاف ذلك. الملعة: كل شيء مادي أياً كانت طبيعته أو مصدره أو الغرض منه بما في ذلك الطاقة الكهربائية، سواء كان محلياً أو مستورداً... الخدمة: كل ما ليس سلعة سواء كان محلياً أو مستورداً. السلع والخدمات المعفاة: السلع والخدمات التي تتضمنها قائمة الإعفاءات المرافقة لهذا القانون...". وفي الفقرة الأولى من المادة (٣) الواردة بالباب الثاني تحت عنوان «الضريبة على القيمة المضافة» على أن: "تفرض الضريبة على السلع والخدمات بما في ذلك السلع والخدمات المنصوص عليها في الجدول المرافق لهذا القانون، سواء كانت محلية أو مستوردة، في كافة مراحل تداولها، إلا ما استثنى بنص خاص"، وفي المادة (٣) على أن: "يكون السعر العام للضريبة على السلع والخدمات (١٣٪) عن العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧، و(١٤٪) اعتباراً من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨...". وفي الفقرة الأولى من المادة (٣٦) الواردة



بالباب الثالث تحت عنوان «ضريبة الجدول» على أن: تفرض ضريبة الجدول على بيع أو أداء أو استيراد السلع والخدمات المنصوص عليها في الجدول المرافق، ويكون سعر ضريبة الجدول وفقاً للنسب أو القيم المحددة قرين السلع والخدمات المنصوص عليها فيه، وذلك بالإضافة للضريبة المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون، وفي المادة (٤٣) الواردة بالبواب الثالث المشار إليه على أن: تسري أحكام هذا القانون على السلع والخدمات المنصوص عليها في الجدول المرافق، وبذلك فيما لم يرد به نص خاص في هذا الباب والجدول المرافق، وفي الفقرة الأولى من المادة (٤٤) الواردة بالبواب الرابع تحت عنوان «الأحكام العامة والرقابة وإجراءات الطعن» على أنه: «مع عدم الإخلال بما ورد في شأنه نص خاص في هذا القانون، يحظر التصرف في أي من السلع المعفاة من الضريبة وضريبة الجدول أو استعمالها في غير الغرض الذي أعتيت من أجله خلال السنوات الخمس التالية للإعفاء إلا بعد إخطار المصلحة وسداد الضرائب المستحقة وفقاً لقيمتها وفئة الضريبة المارية في تاريخ التصرف، وفي المادة (٦٨) الواردة بالبواب الخامس تحت عنوان «الجرائم والعقوبات» على أن: يُعَد تهريباً من الضريبة وضريبة الجدول يعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (٦٧) من هذا القانون، ما يأتي: ... التصرف في السلع المعفاة من الضريبة وضريبة الجدول أو استعمالها في غير الغرض الذي أعتيت من أجله خلال فترة الحظر دون إخطار المصلحة وسداد الضريبة المستحقة...».

وأن المسلسل رقم (١٢) من البند (أولاً- سلع وخدمات تخضع لضريبة الجدول فقط) من سلع وخدمات الجدول المرافق لقانون الضريبة على القيمة المضافة ينص على: «الخدمات المهنية والاستشارية، وجدة التحصيل: القيمة*٣، فئة الضريبة: ١٠٪، (٣- المقصود بالقيمة هي القيمة المنقوعة فعلاً مقابل الخدمة ولا يشمل هذا البند خدمات الحرفيين).

وأن البند (٣٩) من قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة ينص على: «الخدمات الصحية فيما عدا عمليات التجميل والتخسيس لغير الأغراض الطبية».

واستعرضت الجمعية العمومية المسلسلات أرقام (١) و(٦) و(٩) و(١١) من البند (أولاً: سلع وخدمات تخضع لضريبة الجدول فقط) الوارد بقائمة سلع وخدمات الجدول المرافق للقانون، والبنود أرقام (١٢) و(١٤)



و(٣٦) و(٣٨) و(٤٠) و(٤٦) و(٤٧) و(٥٥) و(٥٦) من قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة، ومواد القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة.

ومن حيث إن الجمعية العمومية عند نظرها الموضوع المائل، ومن أجل الوصول إلى كلمة سواء في أمر نطاق إعمال قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة، ترى - من جانب أول - وجوب النظر إلى هذا الأمر ليس بحسب من منظور النصوص ودلالة ألفاظها وعباراتها على المعنى والأحكام، وإنما يتعين فوق ذلك أن تتمتع إرادة المشرع ومراعاة منها، أخذاً بحسب الاعتبار أن جباية الضريبة لها خصوصية تحول دون فرضها مع قيام الظن والاحتمال، ومن جانب ثانٍ فإن إفتاء ما ليس مجرد بحث نظري، وإنما يجب أن يصدر في حالة واقعية محددة بذاتها مشفوعة بأوراقها بما تطوى عليه من ظروف وملاحظات وغيرها من اعتبارات تثير مشكلة معينة غم بشأنها الرأي القانوني على جهة الإدارة، مما يقتضي أن يقتصر نطاق إعمالها - بحسب الأصل - على هذه الحالة فحسب دون غيرها من حالات.

وفي معرض النظر في سوابق إفتاء الجمعية العمومية بخصوص الموضوع، استعرضت سابق إفتائها رقم (١٤٧٠) في الملف رقم (٩٠٠/٢/٣٧) بجلسة ٢٠٢٢/١٠/٢٦ التي انتهت فيه إلى خضوع الخدمات المنفذة من اختيار المعاينة وتقرير الأضرار، ووسيط التأمين، لضريبة الجدول بحسب دون الضريبة على القيمة المضافة، وسابق إفتائها رقم (٣٧٠) في الملف رقم (٨٤٥/٢/٣٧) بجلسة ٢٠٢١/٢/١٠ التي انتهت فيه إلى وجوب خصم ضريبة القيمة المضافة من المقارنين بشأن إنشاء وصيانة دور العبادة والخدمات الاجتماعية التي تؤديها.

ومن حيث إن استقراء أحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ يكشف عن أن المشرع لم يرض بموجب المادة (٢) منه ضريبة عينية عبر مباشرة، أطلق عليها الضريبة على القيمة المضافة، وجعل جميع السلع والخدمات المحلية والمستوردة في جميع مراحل تداولها وعاء لها، إلا ما استثنى بنص خاص، ثم نظم بعضاً من أحكامها في الباب الثاني منه، كما قرع بموجب المادة (٢٦) من القانون ذاته ضريبة عينية عبر مباشرة أطلق عليها اسم «ضريبة الجدول»، وذلك عند تحقق واقعة بيع



أو أداء أو استهلاك السلع والخدمات المنصوص عليها في الجداول المرفقة لهذا القانون، وبسعر يُحدد وفقًا للنسب أو القيم الواردة قرين كل منها بالإضافة إلى الضريبة المفروضة بالسائد (٢) ساقطة التكرار ما لم ينص الجدول على خلاف ذلك، ثم أفرد لها بعضًا من الأحكام في الباب الثالث منه، وقرر المشرع قاعدة عامة بموجب المادة (٤٣) من القانون ذاته مؤداهما مريان أحكامه على السلع والخدمات الواردة بالجدول المشار إليه فيما لم يرد به نص خاص في الباب الثالث والجدول أنفي البيان، ولزم ذلك أنه إذا كان صريحًا أن المشرع اختص السلع والخدمات الواردة بالجدول المرفق لقانون الضريبة على القيمة المضافة بأحكام خاصة، متبعا بشأنها متبع الانتفاء والتعيين، فإنه يبقى صحيحًا كذلك أن هذه الضريبة تعد فرضية ماثبة من ذات طبيعة الضريبة على القيمة المضافة، ويتمتع بسماتها العامة، وتعطى ببعض خصائصها القانونية والحياتية، مما هذا بالمشرع إلى نظم أحكامها بما تحت مظلة تشريعية واحدة أطلق عليها قانون الضريبة على القيمة المضافة.

واستعرضت الجمعية العمومية جميع المواضع التي وردت بها عبارة «الضريبة على القيمة المضافة»، ونقطة «الضريبة»، وعبارة «ضريبة الجدول»، ينصون القانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ المشار إليه، انطلاقًا من ضرورة عدم تفسير إحداهما بمعزل عن الأخرى، ولأحفظت - من وجه أول - أن عبارة «الضريبة على القيمة المضافة» وردت في بعض المواضع ويتراد بها الضريبتان المفروستان بهذا القانون، ومن ذلك: عنوان القانون ذاته، والمادة الواردة بالمادة الأولى من مواد إصداره، في حين أن العبارة ذاتها وردت في مواضع أخرى ويتراد بها الضريبة على القيمة المضافة المقررة بالسعر العام فحسب دون ضريبة الجدول، ومن ذلك: ما ورد بنص المادة (١) حال بيان المقصود منها، وعنوان الباب الثاني من القانون، كما لاحظت الجمعية العمومية من وجه ثان أن صياغات هذا التشريع وعباراته تجري بحسب الغالب على أن المشرع يُعبر بلفظة «الضريبة» إذا قصد ترحية خطابه إلى الضريبة المقررة بالسعر العام فحسب وليس بعبارة «الضريبة على القيمة المضافة»، ولزم هذا الشرح أن المعنى المراد من هذه العبارات - ومن ثم الحكم - يختلف باختلاف السياق الذي وضعت العبارة في نطاقه، وما تصرف إليه الإرادة التشريعية من تعينها، وما قد يتمخض عن أعمالها التحضيرية من أهداف وأغراض.

كما استعرضت الجمعية العمومية بعض المواضع التي وردت بها عبارة «الضريبة على القيمة المضافة» بمواد التشريعات والاتفاقيات البرلمانية والتعينية اللاحقة على إصدار قانون الضريبة على القيمة



المضافة المشار إليه- في نطاق تطبيقها لإعطاء خاصة- انطلاقاً من أنها تشكل منظومة تشريعية تقرر لمسبقاً قانونياً واحداً يقوم على اعتبارات التكامل التشريعي، ومن ذلك: قانون نظام التأمين الصحي الشامل (المادة ٥١)، وقانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (المادة ٣١)، وقانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار (المادة ٧)، وقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات (المادة ١٢٤)، وقانون إنشاء هيئة تمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار (المادة ١٣)، وقانون بيت الزكاة والصناعات التعلل (المادة ١٧)، وقانون إنشاء صندوق مواجهة الطوارئ الطبية (المادة ١٥)، وقانون صندوق الوقف الخيري (المادة ١٠)، وغيرها، ولاحظت أن مراد المشرع بهذه العبارة- بحسب الأصل- هو الإعفاء من الضريبتين المفروضتين بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦، وأن صياغتها على هذا الوجه ترجع إلى شائى الطبيعة القانونية والجبائية للضريبتين، وإلى الاتساق مع صياغة عنوان هذا القانون والمادة الأولى من مواد إصداره.

واستبان للجمعية العمومية- بيالاً لما توديه القراءة التكميلية لنصوص قانون الضريبة على القيمة المضافة- أن المشرع بموجب المادة (٤٤) حظر التصرف في السلع المفعاة من الضريبة وضريبة الجثول، أو استعمالها في غير الغرض الذي أعطيت من أجله خلال السنوات الخمس التالية للإعفاء، إلا بتم إعطار مصلحة الضرائب المصرية وسداد الضرائب المستحقة، كما قرر بموجب المادة (٦٨) تأثيم التصرف في السلع المفعاة من الضريبة وضريبة الجثول أو استعمالها في غير الغرض الذي أعطيت من أجله خلال فترة الحظر دون إخطار مصلحة وسداد الضريبة المستحقة، ومفاد ذلك أن المشرع ينظم وفقاً لتصور حنوته، وهو التصرف في السلع المفعاة من الضريبة وضريبة الجثول، مما يدل على أن إعفاء بعض السلع من ضريبة الجثول جائز الفهم من منظور المشرع، بنحو يحول دون افتراض عزم الإعفاء من ضريبة الجثول مطلقاً.

ولاحظت الجمعية العمومية من مطالعة الأعمال التحضيرية لقانون الضريبة على القيمة المضافة المشار إليه، المنشورة بالجريدة الرسمية، العدد (٩٢) بتاريخ ٢٧/٦/٢٠١٦، من جانب أول أن المشرع وجه عناية خاصة بقاءة السلع والفتحات المفعاة بحسبانها تفس الاحتياجات الرئيسية والأساسية للسلع والفتحات التي يمثلها متوسط ومتدني الدخل، حتى ياث هذه القائمة ركيزة مهمة في سبيل تحقيق التوازن بين اتساع قاعدة الوعاء الضريبي المقررة بأحكام هذا القانون والحماية الاجتماعية التي يجب مراعاتها، وهو ما يفرض



إعمال نصوصها بغير إعمال أو تفريط، ومن جانب ثلث اتجهت اللجنة المشتركة المشكلة من لجنتي القطة والموازنة والشئون الدستورية والتشريعية بمجلس النواب حال تدريسها مشروع القانون - المصنفان رقم (١٠٨) و (١٠٩) من ملحق مضبطة الجلسة الثانية والتسعين بتاريخ (٢٨/٨/٢٠١٦) - إلى تعديل البند (أولاً) من الجدول المرافق له الواردة به السلع والخدمات الخاضعة لضريبة الجدول فحسب، وذلك بخلاف سعة الأدوية والخدمات التعليمية التي تقوم بها الأقسام والمدارس والمعاهد والكتليات والجامعات التي تقوم بتدريس مناهج ذات طبيعة خاصة (التوليفية) من هذا الجدول، وإضافتهما إلى قائمة السلع والخدمات المعفاة، فأسددة بذلك - وعلى ما أفصحت عنه اللجنة صراحة بتقريرها - إعفاءها من 'جدول السلع والخدمات' أي من ضريبة الجدول المشار إليها، مما يدل قطعاً على أن قائمة السلع والخدمات المعفاة تشمل في أحوال معينة الإعفاء من ضريبة الجدول.

وخلصت الجمعية العمومية - نزولاً على الاعتبارات المتقدمة وعلى اعتبارات العدالة والملاءمة الضريبية - إلى أن قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة تشمل الإعفاء من ضريبة الجدول متى تحققت شواهد ذلك من تدخل وتعاقد بين السلع والخدمات الواردة بهذا الجدول وتلك القائمة، وأن عبارة «الضريبة على القيمة المضافة» الواردة بعنوان هذه القائمة تحمل - بشأن ذلك - على معنى عبارة عنوان القانون وقاعدة الأولى من مواد إصداره، وذلك لكون المفهوم وأهمه للواقع وفقاً للتعارف بشأنها.

ولا يخير من ذلك القول بأن الطبيعة الاستثنائية التي تتميز بها ضريبة الجدول المشار إليها تقتضي عدم الإعفاء، حيث لا يمح أن يفسرها المشرع بسلع وخدمات بعضها تدخل هذا الجدول، ثم يعفيها في موضع آخر، مما يستلزم قصر إعمال قائمة السلع والخدمات المعفاة على الضريبة - الضريبة على القيمة المضافة المقررة بالسعر العام - فحسب، ذلك أنه إذا كان صحيحاً أن تحديد بعض السلع والخدمات لكي تخضع لضريبة الجدول يستلزم بحسب الأصل عدم مخاطبتها بأي إعفاءات، إلا أن ذلك لا يحول دون تقدير المشرع لبعض الاعتبارات الشخصية أو الاجتماعية أو غيرها مما تفرضه استخدامات بعض هذه السلع أو الخدمات، فيقرر استثناء إعفاءها بموجب قائمة السلع والخدمات المعفاة أو بأداة تشريعية أخرى، بحسب الأحوال، تقديرًا منه لأهمية هذه الاعتبارات، كالحاصل بشأن السيارات الواردة لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة، وخدمة إنشاء دور العبادة، والخدمات



الصناعة المهنية، حيث بات حصول الإعفاء مع التفريد العملي - في أحوال معينة وشروط على بعض الاستثناءات - يتصور القيام، فلا تلتزم بين حرية الانتقاء وعدم تقرير الإعفاء.

كما لا يغير منه القول بأن المشرع بموجب القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على القيمة المضافة أول بعض مواضع تشاغل، وتعتمد بين السلع والخدمات الواردة بالجدول المرفق للقانون وقائمة السلع والخدمات المعفاة، ومن تلك خلاف عبارة «عنا البيع» وأصله «مطبخ» سابق النص عليهما بالبنين (١١) و (١٤) منها، دون أن ينهض إلى خلاف عبارة «ضريبة على القيمة المضافة» الواردة بمقتضاها، وكذا تعديل التسلسل رقم (٩) من الجدول (أولاً: سلع وخدمات تخضع لضريبة الجول فقط) من سلع وخدمات الجدول المرفق للقانون، بإضافة عبارة «عنا التي تدرى إنشاء أو سبلة أو ترسيم دور شبيهة إليه، وهي الخدمة المعفاة بموجب بند (١٢) من قائمة السلع والخدمات المعفاة، بما يدل على أن إرادته تصرف إلى عدم شمول قائمة السلع والخدمات المعفاة لضريبة الجول، تلك أنه قد تلاحظ للجمعية العمومية من مطابقة أحكام هذا القانون وأصله التشريعية المنشورة بالمرعية الرسمية - العدد (٢٠) بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٨، وبما في مشكلات هذا الجدول وبلود تلك القائمة، أنه مازال يوجد تشاغل عملي بين سلع وخدمات الجدول وقائمة السلع والخدمات المعفاة، ومن تلك خدمة «الفرار المكيف بين المساحات»، حيث وردت بالتسلسل رقم (١١) من الجدول، ووردت مستثناة من الإعفاء بالبند رقم (١٠) من قائمة السلع والخدمات المعفاة، وعلى الرغم من ذلك لم يخل المشرع عبارة استثنائها من هذه القائمة، وهو ما ينفي قطعية الإرادة المشار إليها، ويؤتي بها إلى لظن والاحتشال، هذا من وجه، ومن آخر فإن هذا التفسير - مقروناً مع ما يهتف إليه من تفسير الإعفاء المقرر بقائمة السلع والخدمات المعفاة على الضريبة - من شأنه إحداث التناقض في بيان هذا القانون، إذ سيرد خصوصاً ما يلي «السلع والخدمات المعفاة على الضريبة على القيمة المضافة المقررة بقدر العام وضريبة الجول معاً على الرغم من ورودهما ضمن سلع الجدول الخاضعة لضريبة الجول فعصب، وهو ما يتخطهما حكماً بالبند (ثانياً) من هذا الجدول الذي يحدد سلعاً وخدمات تخضع لتصريحين معاً بغير تصريح تدريجي، وبالمخالفة لقاعدة الانتقاء والتعيين المنبذة بذلك، وعلى ذلك حتى كحل تفسير النص القانوني يتحتم دلالة أن يصدر عن أصل ثابت، فلو أنه تحقيق لتعاظم والاتساق بين التشريعات، خاصة ما يعلل منها غيره، تزيهاً للمشرع عن شبهة الالتباس أو الخطأ أو الخطأ، فإنه لا يسوغ الأخذ بالتفسير والقول المشار إليهما.



وهذا بما تقدم، فإن الخدمات الصحية المهنية التي يقدمها كل من الطبيب/ شاني سمير مراد (أسنان)، والطبيب/ سر محمد عبد المال السيد (جلبية وتثنية)، المستطلع الرأي بشأنهما، تُعفى من الضريبة - الضريبة على القيمة المضافة المقررة بالمعمر العام - ومن ضرورة الجدول المقررة بالسلسلة رقم (١٢) من البند (أولاً) من الجدول المرافق للقانون.

استدراك

انتهت الجمعية العمومية للجمعية الفتوى والتشريع إلى إعفاء الخدمات الصحية المهنية التي يقدمها الطبيبان المستطلع الرأي بشأنهما من الضريبة (الضريبة على القيمة المضافة) وضريبة الجدول المفروضتين بموجب قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦، وذلك على الوجه المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في ١١ / ٢ / ٢٠٢٢

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار /
أحمد عبد القوي محمد موسى
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

